

• الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

لقد طالت الاعمال الإرهابية على امتداد العقود الماضية مجمل الدول العربية وأعانت حكوماتها عن مواصلة خطط التطور والتنمية ونتج عن ذلك استنفار بحثا عن الوقاية والعلاج التي تتطلب فهم تعقيدات الظاهرة والبحث في جذور المشاكل واستئصالها. ومن هذا المنطلق بادرت الدول العربية بتعزيز العمل الجماعي والتعاون في شتى المجالات ذات الصلة بالوقاية من الإرهاب ومكافحته آخذاً في الاعتبار لمبادئ الأمن القومي العربي مع التأكيد على عدم وجود علاقة تربط الإرهاب بالدين الإسلامي، وأسفر التعاون والتنسيق تحت سقف جامعة الدول العربية عن العديد من المبادرات والمواثيق التي ترجمت أهداف ومسااعي الدول العربية للتصدي لظاهرة الإرهاب ومكافحتها.

لقد بذل مجلس وزراء الداخلية العرب جهودا كبيرة في هذا المجال حيث تم إقرار الاستراتيجية الأمنية العربية منذ سنة 1983، ومدونة سلوك الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب في سنة 1996. وقد توجت الجهود في مجال مكافحة الإرهاب بإقرار الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بخطتها المرحلية في سنة 1997، وكانت أولى ثمار هذه الاستراتيجية اعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أجمعت عليها الدول العربية في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في 1998. وتجدر الإشارة إلى الدور الهام والحيوي الذي لعبته المملكة العربية السعودية باستضافتها ورعايتها للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض سنة 2005، وقد أعتد المؤتمر في نهاية أعماله "إعلان الرياض". واعتبر العديد من الخبراء الدوليين إعلان الرياض وتوصيات فرق عمل المؤتمر المرتبطة بالإعلان بمثابة خارطة طريق دقيقة ترسم سياسات واضحة وتضع أطر محددة لمكافحة الإرهاب دولياً وإقليمياً ووطنياً. وتنفذ تلك الاستراتيجية وفقاً لخطط مرحلية غطت في البداية الفترة 1998-2001. واتفقت الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية مؤخراً على الخطة المرحلية السادسة للاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب التي تمتد بين سنتي 2013 و2015 وذلك لمواجهة الأنشطة الإرهابية بأكثر فاعلية، وقد أوصى المشاركون في المؤتمر السابع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب المنعقد في تونس في سبتمبر 2014 بالموافقة على الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في صيغتها المحدثة. واجمع وزراء الداخلية العرب خلال الجلسة الافتتاحية للدورة 34 لمجلسهم المنعقد بتونس. (التاريخ 2016) ، على ضرورة وضع استراتيجيات للعمل المشترك بين الأجهزة الأمنية العربية، لتطوير خطط مكافحة الإرهاب المخيم على المنطقة العربية وأوصوا في ختام اجتماعهم بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مكافحة الإرهاب وتنظيم أسبوع عربي سنوي للتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب خلال الفترة بين الرابع والعاشر من يناير من كل عام. فما هو مضمون هذه الاستراتيجية؟ وهل ادت الي معالجة مجدية لآفة الإرهاب؟

• مضمون الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

جاءت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لتعكس تلاقى رؤى وتطلعات الدول العربية في وثيقة تحدد أطر التعاون العربي المشترك وأفاقه. وتميزت وثيقة الاستراتيجية بالوضوح والدقة من حيث الدعائم الرئيسية التي تحدد من خلالها النتائج والأهداف التي تعمل الوثيقة على تحقيقها وقد أطلقت الوثيقة على هذه الركائز مصطلح "مُنطلقات" وهي على النحو التالي:

- التنديد بأعمال الإرهاب، مع إبراز أن الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال حق مشروع وفقاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة
- الترويج للمفاهيم القوية للإسلام من عدالة وتسامح ونبذ للعنف والجريمة
- الحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي ووحدة دوله فضلاً عن الشرعية وسيادة القانون
- التأكيد على أهمية التعاون الدولي انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية.

كما نصت الوثيقة على ثمانية أهداف رئيسية يتعين على الدول العربية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقها، ويمكن تصنيف هذه الأهداف على النحو التالي:

هدف عام: وهو مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه، **أهداف أمنية** وتشمل: تدعيم الحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي، وتدعيم الحفاظ على أمن الفرد وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتدعيم الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسات والمرافق العامة في الدول العربية، بالإضافة إلى **هدف قانوني** وهو الحفاظ على أسس الشرعية وسيادة القانون، و**هدف توعوي:** وهو إيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة و**أهداف سياسية ومؤسسية** وهي تعزيز التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب، وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في المجال. وقد حددت الاستراتيجية ثلاثة أبعاد رئيسية لتنفيذ الأهداف المذكورة ووضعها حيز التنفيذ وأطلقت عليها "**المجالات**"

البعد الأول هو السياسة الوطنية ومن خلاله خاطبت وثيقة الاستراتيجية الدول العربية بمجموعة من المفاهيم والمبادئ التوجيهية التي يتعين على الدول أن تقوم بتحقيقها ميدانياً (على الصعيد الوطني) وبما يتناسب مع المصلحة الوطنية.

أما البعد الثاني فهو التعاون العربي على المستوى الإقليمي بين دول الوطن العربي ويشمل ذلك التعاون شبه الإقليمي مثل التعاون بين "دول مجلس التعاون الخليجي" أو دول "المغرب العربي" فضلاً عن التعاون الثنائي بجميع أشكاله بين "دول الجوار". وتضمن هذا البعد

تحديد عدة وسائل لمكافحة الإرهاب في إطار إقليمي مُوحد ومُنسق منها الأمني والاستخباراتي، وبرامج التدريب وتبادل الخبرات فضلاً عن الوسائل القانونية والإعلامية.

وتضمن البعد الثالث في تطبيق الاستراتيجية الذي أطلق عليه "التعاون العربي – الدولي" والذي يهدف إلى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي ومنظماته المعنية والمؤسسات المختصة بمكافحة الإرهاب تحت مظلة جامعة الدول العربية من جانب والمنظمات الدولية المعنية من جانب آخر، مع بناء الشراكات والتعاون السياسي والقضائي.

وبما ان السياسات الوطنية تعتبر الخطوة الأولى في مكافحة الإرهاب فقد خصصت وثيقة الاستراتيجية ستة عناصر تهدف إلى وضع سياسة وتخطيط متكاملين لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني وهي:

1. تدابير الوقاية من الإرهاب: وتتضمن عدة محاور اجتماعية وأخلاقية ودينية وإعلامية

2. تدابير منع ومكافحة الإرهاب: وتشمل محاور أمنية وإجرائية وقانونية؛

3. تحديث التشريعات: ويشمل تطوير جميع التشريعات العقابية والجنائية الخاصة للتصدي بفعالية للإرهاب

4. تحديث جهاز الأمن وتطوير أساليب عمله: ويشمل توفير وتحديث الاحتياجات والخطط واستخدام التقنيات الحديثة والارتقاء بالقدرات

5. البحث العلمي: ويتضمن القيام بالدراسات والأبحاث ودعم المراكز المتخصصة؛

6. التعاون والتنسيق: تحديد اختصاصات الأجهزة المعنية وزيادة التنسيق فيما بينها وفتح قنوات الاتصال بين الأجهزة والمواطنين.

واحتوت وثيقة الاستراتيجية كذلك على "آليات" مُقترحة لتنفيذ وتفعيل المفاهيم والمبادئ التي تضمنتها وذلك على ثلاثة مستويات مختلفة:

- **المستوى السياسي:** إنشاء لجان وطنية لمكافحة الإرهاب، مكونة من ممثلي الأجهزة المختصة.
- **المستوى الأمني:** إنشاء وحدة متخصصة لجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها.
- **المستوى العملي:** إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب.